

العنف السياسي والتجربة الديمقراطية الفتية في الجزائر

عبد المجيد درويش

باحث دكتوراه بقسم العلوم السياسية

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

ملخص:

الديمقراطية ثقافة قبل كل شيء؛ تكون داخل المجتمع الواحد حين يتقبل كل شخص من يخالفه من الأشخاص، ويتقبل كل تيار غيره من التيارات دون محاولة تغيير الآخر، والاستعداد الكامل للتعايش بين مختلف الأطياف السياسية، فالديمقراطية التي قد تتبناها الدولة كشكل من أشكال الإصلاح السياسي يصاحبه انفتاح سياسي رسمي تتبناه الدولة؛ فإذا كان هذا الانفتاح مفاجئاً، تعرف الدولة نوع من الحراك ينقلها من مرحلة الجمود السياسي (الاستاتيكا) إلى مرحلة الحراك (الديناميكا)؛ مثلما وقع في الجزائر مطلع التسعينات دون استعداد مسبق، ما يؤدي إلى ظهور العنف السياسي وغالباً ما يبدأ العنف السياسي بشكل لطيف نسبياً، وينتهي بشكل رهيب، ففي الجزائر بدأ بتصريحات لا تثير حتى الانتباه، وانتهى بتكفير مجتمع بأكمله، وبمقتل أكثر من 200 ألف شخص بريء.

الكلمات الدالة:

العنف السياسي، التحول الديمقراطي، ثقافة الديمقراطية

Résumé:

La démocratie qui est avant tout une culture. Elle existe au sein de la même société lorsque chaque personne accepte celles qui ne sont pas d'accord avec elle et accepte la coexistence avec les autres courants sans chercher, davantage, à les changer. La démocratie, que prône l'État comme forme de réforme politique, s'accompagne d'une ouverture institutionnelle. Si cette ouverture est brutale, l'Etat peut connaître un mouvement le déplaçant d'une situation d'immobilisme politique (statique) à une situation dynamique, comme cela s'est passé en Algérie au début des années 90, et cela sans préparation préalable. Cela va entraîner l'émergence de violences politiques, à peine audible au début, mais muent vite en véritable terreur : cela commence par des déclarations qui n'ont même pas attiré l'attention et qui finissent par qualifier toute la société d'hérétique conduisant au meurtre de plus de 200 000 innocents.

Mots Clefs:

Violence politique, Transition politique, La culture de la démocratie

Summray:

Algeria experienced the phenomenon of political violence when it changed from a static period to a dynamic period, without being prepared before. Democracy is a culture of society before it is a state-sponsored policy. On the other hand, political violence takes off in society when the individual rejects the other who is not of his own ideology, so refute all the possibilities of coexisting with political rivals.

Indeed, the political violence in Algeria began with proclamations having no influence, and ended with the expiation of a whole society, arriving at the death of more than 200 thousand Algerians.

Key Words:

Political Violence, Political Transition, The Culture of Democracy.

مقدمة:

تعتبر ظاهرة العنف بصفة عامة و العنف السياسي بصفة خاصة، سلوك إنساني عرفته المجتمعات مع مختلف أشكال الحكم، ومختلف أشكال الأنظمة التي عرفت البشرية، ولهذا السلوك جملة من الأسباب تجعل معالجة وفهم ظاهرة العنف السياسي يتطلب إتباع عملية مركبة؛ عكس بعض الظواهر السياسية البسيطة، فالعنف السياسي قد يكون نتيجة لجملة من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية، ويكون مختلفا حسب المصدر فقد يكون من طرف الشعب أو من طرف السلطة أو من طرف جماعة تخرج عن النظام وحتى عن الشعب، لهذا فان العنف السياسي ظاهرة مجتمعية مختلفة الأسباب ومختلفة المصادر.

إن انتقال الدول من مرحلة إلى مرحلة أخرى، يولد تغييرا في جميع المجالات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية الثقافية، وغالبا ما يعرف المجتمع والدولة هزات قد تعصف بكيان الدولة جراء الانتقال أو الانفتاح المباشر، ويكون الانتقال سلسا وعاديا في حالة وجود أرضية مسبقة، فبالنسبة للجزائر التي كانت تعيش الأحادية الحزبية و توجهت للانفتاح الديمقراطي المباشر، عاشت مأساة كادت تقضي على كيان الدولة برمتها، بسبب انعدام ثقافة ديمقراطية مسبقة و عدم وجود أرضية مناسبة للانفتاح، و انتشار عام لثقافة العنف بصفة عامة في المجتمع يمكن أخذ ملاعب كرة القدم كعينة، و اعتماد العنف السياسي كوسيلة للتعبير و محاولة فرض الرأي على الآخر، و يسمى بثقافة العنف السياسي لأنه كان صادرا من جميع الأطراف؛ ما أدى إلى إفساد العرس الديمقراطي، و تحول التجربة الديمقراطية الفتية إلى مأساة وطنية.

عاشت الجزائر مرحلة الانتقال من الاشتراكية إلى الرأسمالية استجابة لما عرف أحداث 05 أكتوبر 1988، والانفتاح الذي تضمنه دستور 1989 الذي يتضمن عنصر التعددية السياسية بكل أشكالها، وما تبعها من بروز الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS، التي استفادة من الجو الديمقراطي لتكثيف نشاطها مستغلة المساجد كأداة هامة لتسويق أفكارها، وخلال هذه المرحلة عرفت الجزائر العنف السياسي، فصدر تارة من الشعب، وتارة من فئة من المتطرفين، وردة الدولة عليه من جهتها بالعنف المضاد... وبهذا تكون الجزائر قد عاشت العنف السياسي بشتى أوجهه، وشتى مستوياته؛ وبمراحل توصف من أقل درجات وأشكال العنف السياسي إلى أعنف صوره.

أ. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل أبعاد ظاهرة العنف السياسي في الجزائر بصفتها أحد الدول العربية، والإفريقية؛ لفهم ومعالجة شتى مصادر، ومستويات ظاهرة العنف السياسي سواء كان ذلك العنف الذي تمارسه النظم الحاكمة ضد المواطنين أو ضد فئات منهم، وهو ما يعرف بالعنف الرسمي الحكومي أو العنف الذي يمارسه المواطنون أو جماعات وعناصر منهم ضد رموز السلطة ومؤسساتها، وهو ما يعرف بالعنف الشعبي أو غير الرسمي.

II. الإطار الزمني والمكاني للبحث:

أ. **الإطار المكاني للبحث:** سيعالج البحث ظاهرة العنف السياسي في إطار مكاني يخص المجال الجغرافي لدولة الجزائر لمعالجة (النموذج الجزائري).

ب. **الإطار الزمني للبحث:** بما أن البحث يعالج ظاهرة العنف السياسي التي عرفت الجزائر أي (النموذج الجزائري)، فإن الإطار الزمني الملائم سيكون منذ بداية تغير معالم المجتمع الدولي؛ إثر بداية تفكك الاتحاد السوفياتي أي سنة 1988 إلى مطلع سنة الألفين.

III. مناهج الدراسة:

أ. **المنهج التاريخي:** تم الاعتماد في إعداد البحث على المنهج التاريخي نظرا للحاجة إليه لتتبع التطور الكرونولوجي، والمراحل المتسلسلة لتطور ظاهرة العنف السياسي في الجزائر.

ب. **منهج دراسة الحالة:** لقد تطلب إعداد البحث الاعتماد على منهج دراسة الحالة، بهدف معالجة ودراسة الحالة التي عاشتها الجزائر قبل وخلال ما سمي العشرية السوداء.

ج. **منهج تحليل المضمون:** اعتمدت على منهج تحليل المضمون في تحليل مضمون التصريحات، والبيانات التي واكبة الفترة محل البحث، والتي كانت تتضمن مختلف أشكال العنف اللفظي، ورفض الآخر، والتعدي على قوانين الجمهورية.

IV. إشكالية الدراسة:

- كيف ظهر وتطور العنف السياسي مع بداية الإصلاح، والانفتاح الديمقراطي دون وجود أرضية ديمقراطية مسبقة في الجزائر؟

٧. فرضيات الدراسة:

أ. العنف السياسي ظاهرة مجتمعية إنسانية تظهر كلما توفرت جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والنفسية.

ب. العنف السياسي في الجزائر صدر من جميع الجهات لدى سميت أزمة الجزائر بالمأساة الوطنية.

ج. العنف السياسي في الجزائر وغيرها يبدأ من أقل حدة إلى أقصى حدة.

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة العنف السياسي.

للعنف السياسي مفهوم واسع قد يجعله يتشابه مع غيره من المفاهيم ذات الصلة، لذا سنعالجه كالاتي:

- 1: ماهية العنف السياسي.

ا. تعريف العنف:

أ. **العنف لغة:** العنف هو الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق واعتنف الأمر: أخذه بعنف، والتعنيف: التعيير واللوم.

ب. **اصطلاحا:** العنف هو عمل يهدف إلى انتزاع المطالب بالقوة وإكراه الآخر على التنازل عنها أو الاعتراف بها بوسائط يتكبد خسائر من جراء استعمالها، وهو أسلوب مرفوض في الأديان والقيم الإنسانية والحضارية، لأنه يحول القوة الفكرية والمادية والمعنوية والروحية من طاقة ضرورية للإنسان لبناء ذاته ومجتمعه وحضارته إلى طاقة تدميرية وقوة سلبية⁽¹⁾

يشير مفهوم العنف "إلى أي سلوك يصدر من فرد أو جماعة تجاه فرد آخر أو آخرين ماديا كان أم لفظيا أم سلبيا، مباشرا أو غير مباشر نتيجة للشعور بالغضب أو الإحباط أو الدفاع عن النفس، أو الممتلكات أو الرغبة في الانتقام من الآخرين، أو الحصول على مكاسب معينة ويترتب عليه إلحاق أذى بدني أو مادي أو نفسي بصورة متعمدة بالطرف الآخر ولتحديده بدقة يتطلب الأمر التفرقة بين العنف الشرعي و العنف غير الشرعي، فالدولة التي تستخدم العنف بطريقة شرعية لحماية النظام و القانون داخل المجتمع، دون عقاب الممارسين للعنف الشرعي، أما العنف غير الشرعي، فيبدو عندما يتعرض الفرد للضرب من أحد الغرباء فإنه يعد سلوكا غير مشروع، كما

1 - عبدالله بن الكيلاني الأوصيف، قضايا الإرهاب والعنف والتطرف في ميزان القرآن والسنة، المدينة المنورة: اللجنة العلمية

للمؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، 2004، ص11.

يصنف العنف إلى عنف فردي يقع بين الأشخاص باستمرار ويتمثل العنف الجمعي في حالة الحرب الذي يستهدف التدمير والقتل الجماعي⁽¹⁾

II. تعريف العنف السياسي: يعرف أغلب الباحثين والدارسين العنف السياسي بأنه: "استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية"، ويعرفه **هارولد نيبيرج Harold Nehberg** بأنه: "أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الأضرار والخسائر التي توجه إلى أهداف أو ضحايا مختارة أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات، والتي تكون آثارها ذات صفة سياسية، من شأنها تعديل أو تقييد أو تحويل سلوك الآخرين في موقف المساومة والتي لها نتائج على النظام الاجتماعي".

ويعرف العنف السياسي على أنه: "جميع أشكال الضغط والسيطرة والاستغلال شريطة أن تصل إلى حد المس أو التهديد بمس الأفراد أو الجماعات جسدياً".

كما عرفه **بول ويلكنسون Paul Wilkinson** * بأنه: "استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية"⁽²⁾

أ. تعريفات أولية للسلوك العنيف: يبدأ العنف السياسي عادة من أروقة السلطة وقصور الرئاسة فالحزب الذي يحكم سواء عن طريق استصدار التشريعات والقوانين التي تصب لمصلحة الحزب وأعضائه أو عن طريق قرار استئصال معارضييه أو مخالفيه الذين يشكلون خطراً على مستقبل وجوده في السلطة ثم أن أعضاء الحزب الحاكم أنفسهم يمارسون من داخل الحزب عنفاً سياسياً ضد بعضهم البعض يمكن أن يسمى بالعنف السياسي الداخلي لتحديد صاحب الرأي ومصدر

1 - صليحة مقاوسي، الخلفية المعرفية لظاهرة العنف، جامعة الحاج لخضر باتنة، موقع انتروبوس، متوفر على الرابط التالي:

[/http://www.aranthropos.com](http://www.aranthropos.com)

2- أحمد محمد يوسف حربة، استشراف التهديدات الإرهابية، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2007، ص18.

* - بول ويلكنسون، من مواليد 09 ماي 1937 وتوفي يوم 11 أوت 2011، كان أستاذ فخري للعلاقات الدولية والمدير السابق لمركز جامعة سانت اندروز لدراسة الإرهاب والعنف السياسي، أصبح كمعلق في وسائل الإعلام البريطانية السائدة في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، من مؤلفاته: الإرهاب السياسي (1974)، الإرهاب مقابل الديمقراطية (1976).

القرارات ... وقد يبدأ العنف السياسي من أطراف سياسية خارج السلطة تجمع قواها لتأليف معارضة قوية تناهض الحزب الحاكم وتطالب بحقوقها كالمشاركة في السلطة أو الاستحواذ عليها فتتجه الحكومة إلى مقاومة هذه المجاميع السياسية المتمردة بممارسة العنف السياسية المنظم ضدها مثل : حل هذه الأحزاب وحظرها أو تهديد أعضائها أو سجنهم أو قتلهم و أيا كان الطرف الفاعل في ممارسة العنف (عنف رسمياً أم غير رسمي أو شعبياً) فإن اللجوء إلى العنف يعبر عن وجود أزمة في المجتمع ترتبط درجة حدتها بمستوى ممارسة العنف على الصعيدين الكم والكيفي.

بينما يعتقد البعض أن أسباب العنف السياسي تكمن في السلوك المنحرف للسياسيين ورغبتهم في الوصول أو الحفاظ على السلطة وهم في سبيل ذلك يسخرون الأسباب الكبيرة والصغيرة ويجمعون المتناقضات الاجتماعية والاقتصادية ، ويرجع ذلك إلى قوة الدوافع السياسية وقدرتها على النمو واستجماع عناصر التواصل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي؛ حيث يمارس العنف السياسي من قبل أشخاص ينتمون إلى أحزاب أو منظمات سياسية أو يعملون على تشكيلها بأنفسهم لهم طموحات في القيادة والإدارة وهم يسعون إلى الوصول إلى أهدافهم بطرق وأدوات متعددة، وقد لا يقرقون كثيراً وهم يعيشون نشوة الطموح بين الأدوات الشرعية أو المشروعة والأدوات غير الشرعية أو غير المشروعة فالذي يقرر الأداة المناسبة للتعامل مع الخصوم هو الظرف وحجم العقبة التي تقف في سبيل الهدف.

رأي ثالث يرى أن العنف السياسي سواء كان لسبب اجتماعي أو اقتصادي أو كان بسبب نفساني والرغبة في السيطرة والتحكم فإن العنف السياسي ظاهرة تكاد أن تكون طبيعة في سلم الصراع من أجل الديمقراطية.

III. أسباب العنف السياسي: هناك ما يطلق عليه البعض منابع العنف السياسي بمعنى البيئة الاجتماعية التي أنبتت العنف وهي ذاتها أسباب العنف السياسي ويمكن أن ترد كل الأسباب إلى أن العنف السياسي هو تعبير ووسيلة تمارس وأداه ضغط تهدف إلى رفض ممارسات السلطة ولذا فإن البعض يرى في العنف رد فعل للدفاع عن الذات ومحاولة لاستعادة الحقوق المضيعة والمصادرة وفي مقدمتها حق المشاركة في السلطة ومنع اغتصابها وتأسيس نظام الدولة على شرعية واضحة تحظى بالإجماع الشعبي.

أ. الاستبداد السياسي:

أو ما يسمى بالسلطة الشمولية التي تنكر حق الآخر في المشاركة السياسية... وفي هذا الصدد يشير أرسطو إلى الإرهاب على أنه ظاهرة مرتبطة بالطغيان الذي تمارسه الملكية المطلقة، وبحرمان الرعية (القوى السياسية) من حرية التعبير وإبداء الرأي والمشاركة في القضايا التي تهم المجتمع مع ضيق قنوات الحوار، وانسداد وسائله في مقابل ممارسة أعمال القمع، وتقييد الحريات العامة، وعدم الاعتراف بحق الاختلاف مع باقي القوى الاجتماعية وغلق كل منافذ الحوار.

ب. انعدام الحياة السياسية الوطنية السليمة: إن انعدام الحياة السياسية الوطنية السليمة وغياب أطر ومؤسسات المشاركة الشعبية في الشأن العام ولد مناخاً اجتماعياً وثقافياً وسياسياً يزيد عن فرص الانفجار الاجتماعي ويساهم في اقناع العديد من أفراد القطاعات الاجتماعية المختلفة بخيار العنف⁽¹⁾

ج. غياب ثقافة الحوار: إن الحوار يستند إلى نظام خلقي راقٍ، يتجنب الضغط والإكراه والنفي والإلغاء، ورفض الآخر،² وعند غياب ثقافة الحوار البناء داخل المجتمع الواحد غالباً ما تتحرر عليه عواقب وخيمة تدور في فلك العنف السياسي، ورغم أن هذه الاحتجاجات والتظاهرات تعدّ حقاً قانونياً يكفله القانون بوصفه حقاً من حقوق التنظيم والتعبير؛ فإن أغلب هذه المظاهرات تنبع من معضلة إنعدام الحوار البناء والنقاش الجادّ والتواصل الفعّال الذي يؤدّي إلى حلّ المشاكل والاستماع إلى الطرف الآخر، حيث تتحوّل الاحتجاجات إلى وسيلة (ترهيبية)، دون إعطاء فرصة للحوار الذي قد يؤدّي إلى حلّ المسائل والإشكالات بطرق تشاورية سلمية⁽³⁾

د. العنف نتيجة لقطيعة بين المجتمع و النظام: لفهم ظاهرة العنف السياسي، سيكون من الضروري اللجوء إلى مفهوم "التمزق" أو "القطيعة" كما استخدمها عالم الاجتماع J. Baechler، سيما في مقالته "مشكلة التمزق الثوري" المكرسة للثورة الفرنسية عام 1789، في هذه المقالة وصف

1- محمد نبيل الشيمي المحور: مواضيع وابحاث سياسية الحوار المتمدن، العدد: 3009.

2- حسين جمعة، ثقافة الحوار مع الآخر، مجلة جامعة دمشق - المجلد 24 - العدد الثالث، 2008، ص 17.

3- محمد قروش، أزمة غياب ثقافة الحوار، في: أخبار اليوم الثلاثاء، 24 فبراير 2015. متوفر على الرابط التالي:

<http://www.akhbarelyoum.dz/ar/200243>

نوعين من النظام السياسي، الأول محتكر والثاني تعددي؛ فالقطيعة تحدث تلقائياً حين يصبح النظام لا يتبع، ولا يطيع نظامه الخاص، ويتناقض مع منطقته الخاص، ويصف J. Baechler نظام الاحتكار بأنه نظام يدمر جميع مراكز القرار المستقلة، من هذه القاعدة العامة نستنتج ما يلي:

أ. جميع النخب التي لا تخرج مباشرة من السلطة ولا تعتمد عليها يتم تدميرها بحيث لا تتبلور حول المراكز المستقلة الذي يمكن أن تعارض النظام في أي وقت.

ب. يجب عدم إضفاء الطابع المؤسسي على تفويض السلطة حتى يمكن إلغاؤها في أي وقت.

ج. تثبيط أي روح مبادرة وابتكار لأنه ينظر إليها كمخاطر يمكنها تعديل أو قلب موازين القوى داخل النظام⁽¹⁾

IV. أنواع و أشكال العنف السياسي:

أ. العنف المؤسسي: الذي تعبر عنه ممارسات بعض الحكومات خروجاً عن الدساتير والمواثيق والشرعية التي ارتضتها لنفسها.

ب. المقاومة المسلحة: قد تكون المقاومة أحد أوجه العنف السياسي يلجأ إليها حين انعدام الطرق السلمية الأخرى.

ج. العنف الهيكلي: الذي ينجم عن التفاوت في توزيع الدخل والثروات وفرص الحياة أو هو نتيجة انقسام الطبقي داخل كل مجتمع.

د. الاضطراب: وهو نشاط سياسي عنيف يتميز بمشاركة جماهيرية عريضة وبدرجة منخفضة نسبياً من التنظيم ذو محدودية أو عدم تبلور أهدافه وملامح الاضطراب أحداث الشغب والأخريات والتظاهرات.

هـ. التآمر: وهو استخدام القسر أو العنف أو الإكراه على نطاق محدود بهدف الظفر بالسلطة السياسية أو تعزيزها وأكثر مظاهر التآمر شيوعاً الاغتيال والإرهاب والانقلاب العسكري.

1 - Lahouari Addi, Violence et système politique en Algérie, Les Temps Modernes, Gallimard, 1995, p6.

و. **التمرد:** وهو شكل من أشكال المواجهة المسلحة للنظام القائم من قبل بعض العناصر المدنية أو العسكرية أو الإثنين معا؛ وذلك لممارسة الضغط والتأثير على النظام للاستجابة لمصالح معينة لهذه القوى، وقد يكون التمرد طويل المدى مقدمة لثورة قد تتيح بالنظام برمته.

ز. **العنف الحكومي:** وهو العنف الذي يوجهه النظام إلى المواطنين أو إلى جماعات وعناصر معينة وذلك لضمان استمراره وتقليص دور القوى المعارضة والمناوئة له ويمارس النظام العنف من خلال أجهزته القهرية كالجيش والشرطة والمخابرات والقوانين الاستثنائية كقانون الطوارئ في مصر على سبيل المثال (رأي الكاتب)⁽¹⁾

ح. **العنف الشعبي:** وهو العنف الموجه من المواطنين إلى النظام وهناك نوعان من العنف السياسي تمارسهما أجنحة السلطة ضد بعضها البعض أو قوى وجماعات ضد قوى وجماعات منافسة لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو دينية. وعليه يكون تعريف العنف السياسي "بأنه كافة الممارسات التي تتضمن استخداماً فعلياً للقوة أو تهديداً باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية تتعلق بشكل نظام الحكم وتوجهاته الإيديولوجية. ط. **العنف المؤسسي:** أولها العنف المؤسسي الذي تعبر عنه ممارسات بعض الحكومات خروجاً عن الدساتير والمواثيق والشرعية التي ارتضتها لنفسها⁽²⁾

- 2: الأطر النظرية المفسرة لظاهرة العنف السياسي.

نظرا لتعدد المداخل النظرية المفسرة لظاهرة العنف السياسي واكتشاف مصدره، فقد تم التركيز على البعض منها.

1- آدم قبي، "رؤية نظرية حول العنف السياسي"، في مجلة الباحث، مركز نماء للبحوث والدراسات، جوان 2013، ص2.

2- محمد نبيل الشيمي، العنف السياسي في العالم العربي... دواعيه وتداعياته، المجلة السياسية، بيروت: العدد 98،

ص 15.

١. الاتجاه السيكلوجي: يرى أصحاب هذا الاتجاه بأن العدوانية الكامنة وراء العنف هي في الصميم من كيان الإنسان ومن ممثلي هذا الاتجاه أي نظرية التفاعل الرمزي شارلز كولي ch.cooley وجورج هيربرت ميد G.H.Mead ، ونظرية الإحباط والعدوان بزعامة فرويد.

يتفق أنصار الاتجاه النفسي بأن العنف سلوك يتم تعلمه من خلال عملية التفاعل "إن الناس يتعلمون سلوك العنف بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أي نمط آخر من أنماط السلوك الاجتماعي"، مادام العنف سلوك يتعلمه الناس فيمكن تجنبه عن طريق عدم تعلمه، وبالتالي يمكن التخفيف من حدته من خلال تغيير محتوى عملية التنشئة الاجتماعية وإعداد البرامج الفعالة لعلاج مشكلة العنف.

بينما رد أنصار نظرية الإحباط والعدوان سلوك العنف إلى البناء الاجتماعي كنتيجة لعدم المساواة والعدالة داخل المجتمع، "فالإحباط من شأنه أن يعوق التخلص من استشارة أليمة فقد يشعر الفرد بالإحباط لأنه لا يجد في بيئته ما يلزمه ويسعى إليه وهو ما يعرف بالنقص والحرمان"، فالعوز والحرمان مصدر من مصادر العنف إلا أن ذلك لا يعني أن أي إنسان تعرض للإحباط يمارس بالضرورة للسلوك العنيف فمظاهر العدوانية أساسها النظام الاجتماعي.

٢. الاتجاه الاجتماعي: ينظر أنصار الاتجاه الاجتماعي إلى العنف بأنه استجابة للبناء الاجتماعي وغريزة إنسانية فطرية تعبر عن نفسها عندما يفشل المجتمع في وضع قيود محكمة على أعضائه، بينما نظرية ميرتون ترى بأنه ما ينجم عن الأهداف المجتمعية والوسائل المباحة لتحقيقها من قبل الأفراد ونوعية سلوكهم، وإمكانية اعتباره سلوكا عنيفا، أم لا وفقا للعلاقة بين الوسائل والأهداف سواء بالقبول أو الرفض، بينما نظرية الثقافة الفرعية للعنف، تراه سلوكا غير مرغوب فيه بالنسبة لكثير من أعضاء المجتمع، ويكون جزء من أسلوب الحياة بالنسبة لبعض أعضاء المجتمع الذين ينتمون إلى الثقافة الفرعية للعنف، ويعتبر كعلاج لمشاكلهم لأنهم يفضلون أسلوب الخشونة. وقد عبر عن ذلك "مارفن" بأن هذه الثقافة هي السبب الرئيسي لارتفاع معدلات العنف في جماعات الجوار الفقيرة، وبين أعضاء الطبقة الدنيا، وأنها لا تعد بثقافة فرعية بل في الواقع من الثقافة العامة للمجتمع.

III. الاتجاه الاقتصادي: يشير أنصار النظرية الاقتصادية إلى أن كل التفاعلات والعلاقات

الاجتماعية داخل الأنساق الاجتماعية تعتمد على القوة، وكلما زادت الموارد التي يتحكم الشخص فيما زادت القوة التي يستطيع أن يحشدتها، وكلما زادت مصادر وموارد الشخص التي يستطيع أن يستخدمها في أي لحظة قلت درجة ممارسة العنف، وبالتالي فإن الفرد يلجأ إلى استخدام العنف عندما تكون موارده غير كافية أو ضئيلة، وهذا ما يفسر الاستغلال المختفي والتعسف في توزيع الثروة، والتشريعات المتعسفة التي تضعها أقلبيات لحماية نفسها ومصالحها، تعتبر من مظاهر العنف داخل المجتمع⁽¹⁾

IV. التفسير الماركسي: الذي يركز على عنصر الاستغلال الذي تمارسه طبقة محدودة العدد والسيطرة اقتصاديا وسياسيا على الطبقات الأخرى، إلا أن العلاقة بين الاستغلال والعنف ليست ميكانيكية بل تتوسطها بعض المتغيرات مثل الوعي الطبقي، والتنظيم السياسي والقيادة...

V. التفسير الوظيفي: ويفسر العنف السياسي بوجود حالة من العجز في أبنية النظام السياسي لا تستطيع معها القيام بوظائفها بفاعلية، ومن هنا تفقد القدرة على التكيف والتأقلم مع التغيرات الجديدة التي قد يكون مصدرها داخليًا وخارجيًا، والتي تتضمن المزيد من الضغوط على النظام القائم. ولذلك قد يلجأ النظام إلى القوة والإكراه لمقاومة هذه الضغوط والتحكم فيها، وهذا يؤدي إلى أعمال العنف المضاد.

VI. التفسير النفسي السلوكي: ويركز على مقاومة الإحباط المولد للعنف، وثمة العديد من العوامل تؤدي إلى الإحباط أهمها، اتساع الفجوة بين ما يتوقعه المواطن وبين ما يحصل عليه فعلا، أو اتساع الهوة والتناقض بين شعارات النظام وممارسته، بجانب وجود أزمة حادة كهزيمة عسكرية، أو أزمة اقتصادية... كلها تقود إلى الإحباط. لكن ثمة عوامل يمكن أن تحول دون العنف رغم وجود الإحباط، مثل تزايد المقدرة القمعية للنظام التي قد تدفع الأفراد لتفريغ طاقاتهم نحو مصادر أخرى للتنفيس، بالإضافة إلى انتشار الروح السلبية وضعف التنظيمات السياسية⁽²⁾

1- صليحة مقاوسي، مرجع سابق.

2- آدم قبي، مرجع سابق، ص 2.

3 - العنف السياسي و المفاهيم ذات الصلة.

I. العدوانية Agression : في الجمع بين معناها النفسي والسلوكي، " هي ذلك المتصل الذي يحتل إحدى طرفيه سلوك هجومي، أو فعل عدواني الذي يمكن أن يتخذ أية صورة من الهجوم الفيزيائي، ويحتل طرفه الآخر النقد اللفظي المهذب وكل كائن يجد لنفسه موقعا على هذا المتصل، تبعا للمواقف الاجتماعية التي يحياها ".

II. التصلب l'intransigence : ربط بعض الباحثين بين " العنف والتصلب فالعنف فعل يبدأ بالتصلب " وهو حالة من الاحتفاظ باتجاه أو رأي أو التمسك كأسلوب للعمل⁽¹⁾

III. العنف الديني: إن العنف الديني على صلة وثيقة بالعنف السياسي فقد يكون العنف الديني نتيجة أو سببا لقيام العنف السياسي، فقد يستخدم الدين لتبرير العنف ضد الجانب الآخر من خلال الخطاب الديني الملون الذي يروج له القادة الدينيين⁽²⁾

إن الدين يعد أحد موجّهات الحركة الاجتماعية التي تسعى إلى تبديل المنظومة الفكرية في أي واقع اجتماعي وذلك باعتبار الدين استجابة لظروف اجتماعية، اقتصادية، وسياسية وثقافية معينة، وفقا لذلك أن التغير السريع يقحم الفرد في مفهوم الذات بدون حدود فيبدأ في التساؤلات حول من أكون، وما هو هدف حياتي إلى آخره، ويقدم الفكر الديني مفهوم الذات كترياق واسع المدى يشفى من صدم التغير الاجتماعي.

وفي دراسة عن العنف العقائدي حاولت استكشاف أصول العنف غير الحكومي بين السكان السيخ في دولة البنجاب في الهند، حيث تربط الدراسة بين الإيديولوجية الدينية وبين شدة الشعور بالنضال أو الحركة نحو تحمل النضال، وأن تلك الأيديولوجية تعد أهم العوامل التي تفسر وجود العنف الديني ويتخذ العنف السياسي الديني بصفة عامة إحدى الصور التالية:

1- صليحة مقاسي، مرجع سابق.

2 - يوسف ناصر وماهر عساف (محرر)، الدين وتبرير العنف، الخليل: مركز علم تسوية النزاعات والتصالح الاجتماعي،

IV. الصراع السياسي: لعل محاولتنا للربط بين مفهومي "العنف السياسي" و "الصراع السياسي"

تتأتى من واقع التداخلات النظرية بين مفاهيم "القوة، العنف، الصراع"، فالعنف مفهوم مركب متعدد الصور والأبعاد والمستويات، وله دلالات اجتماعية وسياسية واقتصادية وهناك من يقول انه ظاهرة لعبت دوراً كبيراً في الشؤون الإنسانية ويعد أحد الأدوات المستخدمة في الصراع⁽¹⁾

V. العنف المذهبي: مثل صراع الكاثوليك مع البروتستانت، فالصورة الأولى هي ما يطلق

عليه العنف السياسي المذهبي وفيه تنتمي للجماعات المتصارعة إلى دين واحد أساسي، ثم يختلفون من حيث إنتسابهم لمذهب دون آخر، فالصراعات الموجودة بين الكاثوليك والبروتستانت رغم إنتسابهم لدين واحد، وكل فئة وأصحاب مذهب ترى أن مذهبها هو المنهج السليم في تطبيق الدين.

أما الصورة الثانية وهو ما يسمى بالعنف السياسي الديني، بمعنى يكون الصراع داخل المذهب الواحد وذلك حول السلطة فكل فئة ترى أنها ملتزمة بتعاليم الدين والأخرى لا.

أما الصورة الأخيرة وهي العنف السياسي الديني الموجه من جماعة دينية إلى جماعة دينية أيضا ولكنها تنتمي لدين مختلف ويدور هذا العنف أيضا شأن غيره حول السلطة⁽²⁾

VI. الإرهاب: إن التأمل في سمات الإرهاب وسمات العنف السياسي والديني يكشف أن بينهما

تداخل وصلة قوية أو شبه كبير، وعند إجراء المقارنة يتضح ما يأتي:

استخدم العنف أو التهديد باستخدامه، وسلوك العنف في كل منهما وقد يكون فرديا أو جماعيا، منظما أو غير منظم، إقليمي أو دولي، وعادة ما تكون أهدافهما سياسية، إضافة إلى الخطورة التي يشكّلانها على المجتمع.

إن العنف السياسي أعم من الإرهاب، وأن الإرهاب صورة من صور العنف السياسي، فبعض الأوجه التي قد تميز الإرهاب عن الصور الأخرى للعنف السياسي، وتتمثل في الآتي:

1- جهاد عدوة، تصور حوثي بشأن سيطرة القوات الحوثية على صنعاء 2014، ص 4.

2- آدم قبي، مرجع سابق.

- إن أعمال العنف الإرهابية تتجاوز نطاق وحدود الهدف المباشر لها، لتصل تأثيرها إلى أفراد أو جماعات أخرى مستهدفة بالعمل الإرهابي، وذلك من خلال رسالة أو إحياء ما تتطوي عليها رأي ثالث يرى أن العنف السياسي سواء كان لسبب اجتماعي أو اقتصادي أو كان بسبب نفساني والرغبة في السيطرة والتحكم فإن العنف السياسي ظاهرة تكاد أن تكون طبيعة في سلم الصراع من أجل الديمقراطية.

VII. الجريمة السياسية: لا يوجد تعريف جامع للجريمة السياسية، فأغلب الفقهاء يقرون أنه من العسير وضع تعريف جامع مانع للجريمة السياسية، ويذهب البعض منهم إلى أبعد من ذلك فيقول أنه من المستحيل وضع تعريف منضبط للجريمة السياسية لأنها تتعلق بوقائع مختلفة يصعب جمعها في قاعدة واحدة. " الجرائم التي تقع لمجرد قصد الاخلال في نظام الدولة الخارجي أو الداخلي".

في القانون الفرنسي تعرف الجريمة السياسية على أنها " الجريمة التي تتطوي على معنى الاعتداء على نظام الدولة السياسي، سواء من جهة الخارج أو من جهة الداخل".

أما القانون الانجليزي فيعتبر الجريمة السياسية على أن: " الجريمة ذات الطابع السياسي هي الجريمة التي تلازم الاضطراب السياسي وتشكل جزءا منه، ويبدو تأثيره بالمذهب المادي الذي يلتزم في تحديد الجريمة السياسية بطبيعتها وبصفتها الخاصة دون اعتبار لشخصية الفاعل".

ومن الفقه العربي يعرفها رجل الدين والسياسي اللبناني نديم الجسر: في مؤلفه " قانون الجزاء" بأنها: " الجرائم التي تقع لمجرد قصد الاخلال في نظام الدولة الخارجي أو الداخلي"⁽¹⁾

وهناك من يعرفه بأنها: "الفعل المجرم الذي يصطدم مع النظام السياسي للدولة سواء من جهة الخارج كاستقلال الدولة وسلامة أراضيها وعلاقتها بالدول الأخرى أو من جهة الداخل كشكل الحكومة ونظام سلطتها السياسية وحقوق الافراد السياسية"⁽²⁾

1- علي بن فايز الجحني، الإرهاب: الفهم المفروض للإرهاب المرفوض، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، 2001،

- المحور الثاني: نشأة وتطور ظاهرة العنف السياسي في الجزائر.

إن ظاهرة العنف السياسي داخل المجتمع الجزائري لم يكن وليد الحراك السياسي الذي عرفته الجزائر مطلع التسعينات، ولم يكن بنفس الحدة طيلة مدة الأزمة الأمنية؛ بل كانت له ارهاصات وانتقل من أقل إلى أشد حدة.

- 1: ظروف وأسباب نشأة ظاهرة العنف السياسي في الجزائر.

I. الأزمة الاقتصادية و السياسية: عرف مطلع 1988 نشاطا سياسيا مكثفا بعد صيف تميز باختلال تسويق الكثير من المواد الاستهلاكية الضرورية، وارتفعت أصوات تتحدث عن وجود شرخ كبير في جبهة التحرير الوطني، بين اصلاحيين يريدون الدخول بالحزب في مرحلة جديدة، ومحافظين متجمدين يعضون على السلطة بالنواجد، وعرفت مدينة قسنطينة بداية 1988 انتفاضة قوبلت بالقمع، وكانت بمثابة "بروفة" لأحداث أكتوبر، وفي نفس الشهر وعلى بعد بضعة أشهر من المؤتمر القادم للحزب، يلقي الرئيس في اجتماع حزبي خطابا بالغ العنف يدين فيه كل المؤسسات الجزائرية، وكأنه في اجتماع حزبي مغلق⁽¹⁾

II. أحداث 05 أكتوبر 1988: حملة واسعة ضد الفساد، وكلام في الشارع عن توزيع الثروات بطرق غير شرعية وتبذير الأموال العمومية، مسّت هذه الحملة الرئيس وأفراد عائلته، وبعض أعضاء التيار الإصلاحي، بحيث طرحت في الشارع القضايا التالية:

- قضية تحويل الأموال من البنك الخارجي.

- قضية مركب رياض الفتح.

- قضية توزيع أراضي مزرعة بوشاوي.

- قضية ثانوية ديكارت بمدينة الجزائر.

1 - محي الدين عميمور، الجزائر: الحلم والكابوس، ط1. لبنان: دار الفارابي، 2005، ص121.

وكان الخطاب الذي ألقاه الرئيس الشاذلي بن جديد بمثابة الشرارة التي فجرت الوضع، لقي هذا الخطاب تجاوبا في الأوساط الشعبية، وفي ظل حركة الإضرابات، بدأ الحديث عن تنظيم مظاهرات مناهضة للنظام يوم 05 أكتوبر 1988، بدأت بوادرها يوم 04 أكتوبر ليلا بالعاصمة؛ وانتشرت في صباح 05 أكتوبر لتشتد وتعم العاصمة ونواحي أخرى من الوطن، ضمت هذه المظاهرات العديد من الفئات الشعبية وخاصة الموجودة على خطوط المواجهة مع تدهور أحوالها المعيشية، بحيث تصدرها المفصلون عن الدراسة والعاطلون عن العمل والكهول والعزاب، ولقد كانت أحداث أكتوبر 1988 موجهة خاصة ضد رموز السيادة الوطنية مثل البلديات ومقرات الحزب وبعض مقرات الوزارات والمؤسسات التربوية، التي تعرضت إلى عمليات الحرق والنهب وشتى أنواع التخريب الأخرى. (1) و يوم 10 أكتوبر، يظهر الشاذلي بن جديد على التلفزيون، ودعا المواطنين للتغلب، ووعدهم بغد أفضل، وبإصلاحات في جميع المجالات السياسية والاقتصادية، وكان الهدوء قد عاد إلى كل أحياء العاصمة وما جاورها.

وفهم الجزائريون أن ثمة تلميح لتغيير في نظام الحكم، وأن الجزائر مقبلة على الانفتاح، وهو ما تم فعلا، حيث رحل شريف مساعدي عن جبهة التحرير الوطني ليخلفه عبد الحميد مهري، وأقر الشاذلي دستورا جديدا أقر التعددية السياسية والإعلامية في الجزائر، وفتح مجال النشاط واسعا لكل التيارات السياسية مهما كانت انتماءها، وأقر حرية التعبير أيضا، كما فتح المجال الاقتصادي للقطاع الخاص. (2)

III. دستور 23 فيفري 1989 والانفتاح الديمقراطي: في يوم 10 أكتوبر 1988 أخذ الرئيس بن جديد المبادرة، وأعلن عن استفتاء لتعديل دستور 1976، مع إدخال إصلاحات سياسية واسعة، واستندت الإصلاحات على ثلاثة مبادئ هي الفصل بين الدولة وجبهة التحرير الوطني، والمشاركة

1 - مصطفى بلعور، "الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988-1990"، في: موقع دكتور بوحنية قوي، متوفر على الرابط التالي: <http://bouhania.com/news.php?action=view&id=43>

2- مراد محامد، "كروнологيا أحداث 05 أكتوبر 1988"، في: الجزائر نيوز، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.djazairnews.info/component/content/article/41.html>.

الحرّة في الانتخابات البلدية والتشريعية؛ والالتزام بالحريات العامة، وكتبت الصحافة يوم 24 نوفمبر 1988، في جملة أمور منها: "إنه يجب أن نستعيد ذاكرتنا، بكل ما نملك ذاكرة، دون تحريف"⁽¹⁾

أ. اعتماد الجبهة الإسلامية للإنقاذ: تأسست مع مطلع عام 1989 كحزب سياسي، وكانت من طلائع الأحزاب التي تم الإعلان عنها بعد أسابيع قليلة من تبني التعددية الحزبية؛ وذلك بمبادرة زعيم الجبهة الدكتور عباسي مدني ونائبه على بلحاج اللذان استطاعا حشد عدد كبير من الدعاة وأئمة المساجد والأساتذة والطلاب وبعدها، تم تشكيل مجلس شوري للجبهة مكونا من 30 عضوا، وقد استطاعت الجبهة أن تحشد ضمن قواعدها عددا كبيرا من المواطنين في فترة قصيرة من خلال مبادرتها كأول حزب إسلامي يظهر على الساحة.

ب. انفتاح ديمقراطي في ظل غياب الثقافة الديمقراطية: إن الجزائر التي واكبت عصر الأحادية القطبية الذي تشكل فيه خطاب سياسي وأكاديمي حول تراجع الحروب بين الدول أو الحروب الدولالية، وتزايد الصراعات الداخلية في كثير من أنحاء العالم النامي، حيث برز هذا النوع من الاضطرابات بتحول جملة من الدول من الاشتراكية إلى الرأسمالية الليبرالية، وما نتج عنه من انفتاح اقتصادي وسياسي في بعض الدول التي لم تكن مستعدة لهذا الانفتاح، خاصة الانفتاح السياسي لانعدام الثقافة الديمقراطية وثقافة تقبل الآخر دون محاولة تغييره.

- 2: تقسيم العنف السياسي في الجزائر حسب المصدر.

تسمى الأزمة الجزائرية بالمأساة الوطنية نظرا لكونها تحمل مسؤولية الجميع، ولا نستطيع تحميل طرف لوحده مسؤولية ما حصل، فالعنف السياسي في الجزائر صدر من جميع الأطراف؛ لدى سنحدد مصدر العنف عند كل من: الشعب وجبهة الإنقاذ والنظام الجزائري.

- الفرع الأول: العنف السياسي الممارس من طرف الشعب.

قد يلجأ الشعب أحيانا أمام انسداد الأفق، وانعدام قنوات التواصل مع النظام، ووصول مرحلة الاحتقان السياسي إلى أعمال الشغب، وهذا ما يندرج تماما في خانة العنف السياسي الشعبي، وهذا

1- Anneli Botha, "Terrorism in the Maghreb the Transnationalisation of domestic Terrorism", ISS Monograph Series , No 144, July 2008, p 26.

ما حصل في الجزائر حين أعمال الشغب التي عرفت الجزائر في أحداث 05 أكتوبر 1988، أثناء مرحلة التشنج التي رافقت انهيار القدرة الشرائية وغلاء الاسعار وانتشار البطالة وتدني الخدمات الإدارية والصحية، والتي كانت بداية تعبير الجزائريين عن مطالبهم عن طريق العنف... وتعتبر بداية سلوك الجزائر مسلك العنف بشتى مستوياته وأشكاله.

- الفرع الثاني: العنف السياسي الممارس من طرف جبهة الانقاذ.

أ. استعمال العنف اللفظي: (انتقاد باقي الأحزاب الإسلامية) كانت العلاقة بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالفعاليات الإسلامية الجزائرية تتسم بقدر كبير من التنافس، بل والصراع في بعض الأحيان، وذلك بسبب مواقف الجبهة الإسلامية تجاه هذه القوى، فقد رفضت الدعوة التي وجهها الشيخ أحمد سحنون لوحدة الصف الإسلامي لتوحيد المواقف وتقريب الرؤى بين القوى الإسلامية الموجودة في الساحة الجزائرية، وبررت الجبهة الإسلامية رفضها بأنها تمتلك الأغلبية والأقدمية ومن ثم؛ فعلى القوى الإسلامية الأخرى أن تتطوي تحت لوائها دون أية شروط كما رفضت الجبهة الإسلامية الدعوة التي وجهتها حركة حماس (الإخوان) لتوحيد الصف الإسلامي في عام 1989 وذلك تحت اسم (التحالف الإسلامي الوطني) لخوض انتخابات المحليات في جوان 1990، وبعد فوز الجبهة الإسلامية في هذا الانتخابات، تأكد لها صحة موقفها كما هاجمت الجبهة الإسلامية؛ حزب حركة المجتمع الإسلامي - حماس -، ووصفته بالعمالة للنظام وكذلك كان موقفها تجاه حزب حركة النهضة الإسلامية كما كان يردد أنصارها ذلك خلال الأحزاب العام الذي دعت إليه الجبهة مثل: لا النهضة، لا حماس الجبهة هي الأساس.

كما هاجمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ إعلان الاتحاد الإسلامي للنقابات (إحسان) في الصحف أعلنت عن إنشاء كيان لها في النقابات سمي النقابة الإسلامية للعمل⁽¹⁾

II. الغوغاء السياسية: إن الاصطدام بين السلطة والجبهة الإسلامية للإنقاذ أصبح لا مفر منه خاصة بعد التصريحات الخطيرة الذي بدأ يطلقها "علي بلحاج"، هذا بالإضافة إلى اللافتات التي كانت ترفعها الجبهة في الإضراب الذي دعت إليه مؤخرا مثل: "تسقط الديمقراطية"، "لا ميثاق ولا

1 - خليفة أدهم، "خريطة حركات الإسلام السياسي في الجزائر، في: الأهرام الرقمي، متوفر على الرابط التالي:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217207&eid=1024>

دستور قال الله وقال الرسول"، وفي هذا السياق يمكن القول أن الاتجاه الغالب في الجبهة الإسلامية للإنقاذ هو اتجاه التشدد حيث أن معظم أعضاء وأنصار الجبهة من قطاع الشباب الذي عادة ما يميل لاعتناق التشدد ومن خلال زيادة شعبية زعيم هذا الاتجاه في الجبهة، وهو على بلحاج الذي كان قد عين نائباً لرئيس الجبهة بدلاً من بن عزوز زبدة.

III. الخروج عن الطابع الجمهوري للدولة: مثل تسمية البلديات التي حازت عليها الجبهة في الانتخابات بالبلديات الإسلامية، وعرض سلع مدعمة، وتسميتها بالإسلامية مثل أقلام إسلامية ... وغيرها.

أ. مرحلة العصيان: هي مرحلة عرفت جملة من الاضرابات الغير مرخصة، والمسيرات ومحاولات شل النشاط اليومي للمجتمع، فالنضال من أجل السلطة في سياق جديد مقارنة مع الستينيات والسبعينيات، في محاولة لاقتناء فرصتهم في الإطاحة بالنظام، دخل الإسلاميون في منافسة عنيفة مع النظام الذي يستند أساس على قوة الجيش، فاحتكار السلطة يؤدي إلى عسكرة المعارضة، واللجوء إلى العنف لفرض نوع من الوجود السياسي على أرض الواقع سياسياً، فاستخدام العنف والتحدي للنظام هذا ما فعله الإسلاميون⁽¹⁾

ب. انتقال جزء من أنصار الجبهة إلى العنف المسلح: نشأ الارهاب في الجزائر حين أصبحت الفرصة سانحة بالنسبة للمتعطشين للعمل المسلح من طرف الحاملين لفكر الهجرة والتكفير، وفئة من الأفغان العرب؛ الذين قاموا بدفع الأمور نحو أعنف مرحلة عرفت الجزائر، وأشرس أنواع العنف السياسي فمع بداية الاصطدام بين النظام والجبهة الإسلامية للإنقاذ وبداية العصيان تقاجى، كل من النظام وجبهة الإنقاذ بجماعات تسلك العنف وتتكلم باسم الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

- الفرع الثالث: العنف المضاد الممارس من طرف الدولة.

أمام أشكال العنف السياسي التي مارسته جبهة الإنقاذ قامت المؤسسة العسكرية بالتدخل والرد بما يسمى العنف المضاد، مما تولد عليه:

1- Lahouari Addi, Violence politique et Islam en Algérie, Islam et changement social., Editions Payot, Lausanne, Suisse, p 8.

أ. **استقالة رئيس الجمهورية:** في تلك الفترة، أصبح وصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى سدة الحكم يعني توجه الجزائر نحو المجهول، خاصة أن الجزائر كانت تعاني من مشاكل اقتصادية، وأن الجبهة بعد وصولها للحكم هل ستلتزم بحسن الجوار؟ وهل تلتزم الجبهة بالحفاظ على الطابع الجمهوري للدولة؟ وهل ستحترم الحريات، ومبادئ الديمقراطية خاصة اتجاه التيارات السياسية العلمانية؟ هذا ما لم يثق فيه كبار قيادات المؤسسة العسكرية، خاصة مع إصرار بعض قيادات الجبهة على أن الديمقراطية كفر!، وأمام هذا الانسداد قام الرئيس الشاذلي بن جديد بتقديم استقالته، يوم 11 يناير 1992، مخاطبا الشعب الجزائري قائلا: "إنني ومنذ اليوم أستقيل من مناصبي كرئيس للجمهورية وأطلب من كل مواطن اعتبار هذه الاستقالة كتوضيح في سبيل المصلحة العليا للوطن"¹

ب. حل البرلمان:

كما لم يكن في الحسبان ومخالفة للقانون الدستوري فقد تم حل البرلمان يوم 12 يناير 1992، وبأمر من المؤسسة العسكرية لمنع رئيس البرلمان آنذاك "السيد عبد العزيز بلخادم" من اعتلاء كرسي الرئاسة المؤقت نظرا لمعارضته على توقيف المسار الانتخابي.

فقد عرفت بداية 1992 حراكا سياسيا حادا وتسارعا في الأحداث، فلقد عرفت الساحة السياسية استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد في 11 يناير 1992، والذي لحقه توقيف المسار الانتخابي والغاء نتائج الانتخابات في 12 يناير 1992، والذي يؤدي آليا إلى تولي السيد عبد العزيز بلخادم لرئاسة الدولة بصفته رئيسا للبرلمان، إلا أن التيار الاستتصالي داخل السلطة خاصة المؤسسة العسكرية، رفض هذا على أساس أن البرلمان قد حل يوم 04 يناير 1992، وبهذا فإن السيد عبد العزيز بلخادم فقد الصفة التي تخوله لمنصب الرئاسة كما ينص عليه الدستور، وفي حقيقة الأمر فإن البرلمان لم يحل يوم 04 يناير 1992 ولا قبل استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، بدليل أنه يوم 04 يناير 1992، قام السيد "عبد العزيز بلخادم" بترأس وفد برلماني بصفته رئيس الاتحاد البرلماني العربي في طرابلس الليبية، وعاد السيد "عبد العزيز بلخادم" إلى أرض الوطن يوم 06 جانفي 1992، واستقبله الرئيس "الشاذلي" يوم 07 جانفي 1992 بصفته رئيسا للبرلمان لتقديم عرض حال عن المهمة، وفي يوم 11 جانفي 1992، يوم استقالة الرئيس "الشاذلي بن جديد" قام

¹ - Abed Charef, **Algérie le Grande Dérapage**, Paris: Edition de l'aube, 1994, Page 255.

السيد "عبد العزيز بلخادم" باستقبال كل من سفير مصر، وسفير فرنسا، وسفير إيران بصفته رئيساً للبرلمان، ولم يعلم باستقالة رئيس الجمهورية إلى عبر شاشة التلفزيون كباقي الجزائريين، وحتى بيان الاستقالة في حد ذاته لم يتكلم عن حل البرلمان، فالبرلمان حل ما بعد يوم 11 جانفي 1992، وثم بقرار بعدي بأثر رجعي ليوم 04 يناير 1992.

ج. توقيف المسار الانتخابي والغاء نتائج الانتخابات: (12 يناير 1992).

قررت المؤسسة العسكرية التدخل لوقف المسار الانتخابي وإلغاء نتائج الانتخابات، كما صرح السيد اللواء خالد نزار الذي كان على رأس المؤسسة العسكرية في منصب وزير للدفاع: "إن قرار توقيف المسار الانتخابي لم يكن خياراً بقدر ما كان ضرورة ملحة، حيث كان خطاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ يهدد بنسف كل منجزات الديمقراطية التي بدأت فتية"، ويؤكد اللواء المتقاعد أنه كان من أشد المؤمنين بالخيار الديمقراطي بعد دستور 1989 الذي قال إنه رأى فيه فرصة تمكن الجيش من الانسحاب من السياسة⁽¹⁾.

د. حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ: فبراير 1992 أصدر المجلس الأعلى الدولة مرسوماً بإنشاء المجلس الاستشاري الوطني كبديل للسلطة التشريعية المحلة، وعين أعضاؤه (60 عضواً) بمرسوم رئاسي ولهم دور استشاري فقط، وزادت الاشتباكات بين مؤيدي الجبهة الإسلامية للإنقاذ والقوى الأمنية، وأعلن قانون الطوارئ ورفضت جبهة التحرير الوطني ما حدث واعتبرته أمراً غير شرعي، وبعد الاعتصامات والمطاردات اليومية في شوارع المدن وإبداء مظاهر العصيان المدني، في مارس 1992؛ حظرت السلطات الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحلت كل المجالس المحلية التابعة لها.

هـ. اعتقال قيادات الجبهة: قام النظام الجزائري بحملة واسعة لقمع الجبهة الإسلامية للإنقاذ في بداية سنة 1992 ليضع حداً لاندفاعها الكبير، وركز في حربه على قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لأنها كانت ببساطة معروفة لديه، وكان الشيخان عباسي مدني وعلي بن حاج أول المستهدفين، تلاهما عبد القادر حشاني رحمه الله في يناير 1992، مع جماعة من مساعديه أي المنتمين لتيار الجزائر، ثم اتسعت الاعتقالات لتشمل كل النواب والإطارات المحلية التي فازت في الانتخابات السابقة، واعتمدت أجهزة الأمن على القوائم المعلنة، وفتحت معازل الصحراء، وأخذ

¹ - Khaled Nezzar, **Algérie échec a une régression**, Paris: publisud, 2001, p 167.

الناس إليها جوا وبراء، فكانت النتيجة عكس ما كانت تنتظره السلطات الجزائرية؛ حيث برزت على السطح فجأة وبدون سابق إنذار، نخب أخرى غير معروفة أصبحت الفاعل الأساسي في عمليات العنف التي حدثت في البلاد.

-3: المراحل التي مر بها ظاهرة العنف السياسي في الجزائر.

1. **العنف السياسي ينطلق من أقل حدة إلى أشد وأقصى حدة:** كما أن الانفتاح على الغير وتقبل الآخر يعتبر ثقافة تعم المجتمع؛ فإن العنف كذلك حين ينتشر داخل المجتمع يصبح متواترا ويأخذ صفة العرف السياسي؛ في كيفية التعبير عن الذات، وغالبا ما يبدأ وينطلق من أقل حدة إلى أقصى حدة. وبعدما عالجنا العنف السياسي في الجزائر من حيث المصدر سنحاول معالجته من حيث الحدة.

أ. **مرحلة التعبير عن طريق العنف السياسي اللفظي:** إن سلوك العنف السياسي اللفظي سلوك اتسم به النقاش السياسي في الساحة الجزائرية سواء على مستوى القاعدة أو على مستوى السلطة نظرا لغياب ثقافة التفتح آنذاك، وهذا راجع إلى عدة عوامل منها:

ـ **نجاح الثورة الإيرانية (فبراير 1979):** إن طموحات الشباب الإسلامي المتمثلة إجمالا في قيام الدولة الإسلامية، تأججت بقيام الجمهورية الإسلامية بإيران، 12 فبراير 1979، ومن ثم حاول الإيرانيون بعد انتصار ثورتهم تصديرها بطرق عديدة منها المنشورات والجرائد والصحف، وخصوصية هذه الثورة أنها جاءت بشكل عنيف جدا، وتأثر الشباب والنخبة الإسلامية بهذا النموذج بدا واضحا في مطلع الثمانينيات.

ـ **الغزو السوفييتي لأفغانستان (ديسمبر 1979):** بعدما كانت دولة أفغانستان مجرد دولة إسلامية لا يعرف عنها الكثير، أصبحت دولة محل اهتمام من الحركات الإسلامية، وأصبح الجهاد الأفغاني يشعل الإيمان في النفوس، فأصبحت قضية محورية وعقائدية لدى المسلمين، وأصبح الجهاد في أفغانستان موضوع كل الخطباء والحلقات المسجدية⁽¹⁾ و من هنا بدأت مظاهر العنف

1 - حنيفي هلايلي، "الحركة الإسلامية في الجزائر: قراءة في ثلاثية: الدعوة، العمل السياسي، العنف المسلح"، متوفر على

في الافق بظهور التدريبات على الفنون القتالية في الغابات لمجموعات تتميز بلبس اللباس الافغاني (الجابادور)، وتدريب و كأنها متعطشة للقتال.

ـ . انتشار فكر وخطاب جماعة الهجرة والتكفير: تستقي هذه الجماعة جل أفكارها من تعاليم الفقيه الحنبلي ابن تيمية، ويتأسس خطاب هذه الجماعة على ثلاثة مبادئ: التكفير، الهجرة، الجماعة.

فالمجتمع القائم بحكامه، مجتمع جاهلية، وذلك لأن الحاكمية فيه للبشر، فالكل في حكم الجاهلية والكل في منزلة الكفر، ولذا حسب هذه الجماعة، ينبغي اعتزال هذا المجتمع الكافر، وعدم التصالح معه.

ب. مرحلة العنف السياسي العملي: بدأت تتبلور مع مرحلة الأزمة السياسية والثقافية وانسداد الأفق أمام كل من الشعب، والطبقة السياسية، والذي واكب فشل التجربة الاشتراكية وتصدع الكتلة الشيوعية، والارضية الخصبة التي سبق ذكرها مثل الغزو السوفيياتي والثورة الايرانية وغيرها، انجبت احداث اكتوبر التي تعتبر صورة واضحة عن ثقافة العنف، وما سيلحقها لن يكون إلى عنفا ولن يصب في خانة ثقافة الحوار والديمقراطية.

ج. مرحلة العنف المسلح: بعد اعتماد الجبهة الاسلامية للإنقاذ، والتي أخذت خلالها سلوك يدخل ضمن العنف السياسي، حين اعتادت أسلوب الوعيد والتهديد الممنهج ونشر سياسة رفض الآخر، والتي بدأت بتصريحات تكفر الديمقراطية، ووصلت بتوجه الشيخ علي بلحاج إلى مقر وزارة الدفاع بالزوي العسكري في تعدي خطير على قوانين الجمهورية، عند بداية الغزو العراقي في حرب الخليج الأولى، ولم ينتهي الوضع عند هذا الحد بل وصل إلى الاصطدام المباشر بين النظام وجبهة الإنقاذ، والذي عرفت فيه الجزائر أشرس صور العنف المسلح...

ـ . ميلاد الجماعة الإسلامية المسلحة GIA: هي جماعة إرهابية متشددة وتهدف إلى الإطاحة بالنظام الحاكم في الجزائر عن طريق العنف والإرهاب ضد كل رموز الجمهورية وإحلال حكومة إسلامية متطرفة محله، وتعارض أي مهادنة أو حوار مع الحكومة القائمة، وتريد تحقيق هدفها دون

المرور بأي عملية سياسية، فهي لا تؤمن بالعمل السياسي أصلاً، ولا ترى حلاً لإحلال الدولة الإسلامية غير العمل المسلح. ولحقها جملة من الجماعات الإرهابية:

ـ. **الحركة الإسلامية المسلحة من جديد** الـMIA: مباشرة بعد إلغاء وتوقيف المسار الانتخابي؛ أعيد تشكيلها من بقايا جماعة بويعللي الذين قرروا نهج العمل المسلح للوصول إلى حلم الدولة الإسلامية، ودخلت في العمل المسلح ضد النظام مباشرة، وبأدركت بإصدار بيانات بتوقيع "اللواء" عبد القادر الشبوطي أحد أبرز أعضاء حركة بويعللي، وتم القضاء على الحركة سنة 1994، واعتبرت الخزان الرئيسي الذي عزز صفوف الجماعة الإسلامية المسلحة⁽¹⁾

ـ. **الجهة الإسلامية للجهاد في الجزائر (FIDA):** حركة إرهابية تؤمن أن الجهاد يبدأ من الرأس، تأسست هذه الجهة سنة 1993، بقيادة محمد السعيد، وهي حركة إرهابية نخبوية تضم جامعيين، تخصصت في اغتيال المثقفين والأدباء والأطباء والمحامين، وقد تحالفت مع الجماعة الإسلامية المسلحة لبعض الوقت ولكنها استأنفت نشاطها المستقل بعد ذلك، وقد تم القضاء عليها في 1997.

ـ. **الحركة من أجل الدولة الإسلامية:** ركزت أعمالها في الجزائر العاصمة يقود هذه الحركة سعيد مخلوفي وهو من بين مؤسسي جهة الإنقاذ الإسلامية، والذي انفصل عن الحزب في جويلية 1991، تقهقرت هذه الحركة بعد وفاة مخلوفي، وقد تم استئصالها سنة 1998 من قبل قوات الأمن وإثر المجازر التي حدثت بين المجموعات المتناحرة 1997.

ـ. **الباقون على العهد:** أسست سنة 1991 لم تدم طويلاً والتحق أغلب أعضائها بالجماعة السلفية للدعوة والقتال ويتواجد البعض الآخر في ألمانيا وبلجيكا.

ـ. **المجموعات المسلحة المستقلة:** مجموعات صغيرة إضافية تعمل على مستوى محلي فقط، وتتميز إما بافتقارها لطموحات أوسع أو تذبذبها بين الحركات الكبيرة، تشكلت من عناصر مهمشة عاطلة عن العمل ومن الأفغان السابقين لا يمثلون سوى لرؤسائهم المباشرين ويتحركون في محيط

1 - يحيى أبو زكريا، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر 1978-1993. ط1. بيروت: مؤسسة المعارف للطبوعات، 1993،

محدد بدقة أي عصابات من المرتزقة المسلحين أميون وجهلة، كانوا من المنحرفين وذوي السوابق العدلية، وبرزت في ضواحي المدن الكبرى.

ـ. **جماعة الهجرة والتكفير:** مجموعة إرهابية، تأسست سنة 1991 من قبل قدامى أفغانستان، ظهرت إلى الوجود سنة 1974 تتبنى العنف وسيلة، وقد أطر أعضاؤها كل المجموعات المسلحة.

ـ. **حماة الدعوة السلفية:** تأسست عام 1996 من قبل قادة بن شيحا، القائد السابق للجماعة الإسلامية المسلحة غرب الجزائر، ولا زالت ناشطة حتى الآن بداية 2015. وإن حماة الدعوة السلفية تتخذ لها قواعد في ولاية غليزان، وفي عين الدفلى وتيسمسيلت، وهي تقاتل المجموعات الصغيرة التابعة للجماعة الإسلامية المسلحة، ويبلغ عدد أعضائها زهاء 70 فردا، كانت تعرف سابقا باسم "كتيبة الأهوال" ويقودها إلى 2015، بن سليم محمد المدعو "سليم العباسي".

ـ. **الجماعة السلفية من أجل الجهاد:** تحت إمرة عبد القادر صوان المدعو أبو تمامة تضم حوالي 60 عنصرا تتحرك في منطقة عين الدفلى وتيسمسيلت.

ـ. **الجماعة السلفية المقاتلة:** بقيادة يحيى جوادي المدعو أبو عمار تضم 80 فردا ولها اتصالات مع الجماعة السلفية للدعوة والقتال.

ـ. **الجمعية الإسلامية للدعوة والجهاد:** تأسست هذه الجمعية عام 1996 من قبل علي بن حجار، القائد السابق للجماعة الإسلامية المسلحة في مقاطعة المدية، وقد حلت هذه الجمعية نفسها عام 2000. (1)

د. **مرحلة أقصى التطرف (تكفير المجتمع كليا):** وصلت الأزمة الجزائرية إلى مرحلة، استغل الإرهابيون فيها عملياتهم الإجرامية لسلب أموال ومجوهرات الضحايا من الأحياء والأموات، وسرقة المواد الغذائية، وحرق المحاصيل الزراعية وتدمير الأموال المنقولة والعقارات، وصاحب هذه العمليات أحيانا ذبح قطعان كبيرة من الماشية، وتميزت بعض الحوادث باختطاف النساء،

¹ - التقرير رقم 29 للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات الشرق الأوسط، "الجماعات الإسلامية، العنف والإصلاح في الجزائر"، القاهرة/ بروكسل: 30 جويلية، 2004، ص 12.

واغتصابهن وقتلهن، وإلقاء جثثهن في الصحاري والأحراش، واتسمت العمليات الإرهابية منذ 1996 بالضراوة واستهداف الرجال والنساء والأطفال دون تمييز. (1)

خاتمة:

إن العنف السياسي ظاهرة سياسية عرفت مجموعة من الدول التي تنتقل من مرحلة الجمود السياسي (الاستاتيكا) إلى مرحلة الحراك (الديناميكا)؛ دون استعداد مسبق لهذا الحراك، فالديمقراطية قبل أن تكون انفتاح سياسي رسمي تتبناه الدولة، و مجموعة من الأحزاب التي تحصل على الاعتماد من طرف وزارة الداخلية... إنما الديمقراطية هي ثقافة قبل كل شيء؛ تكون داخل المجتمع الواحد حين يتقبل كل شخص من يخالفه من الأشخاص، و يتقبل كل تيار غيره من التيارات دون محاولة تغيير الآخر، و الاستعداد الكامل للتعايش بين مختلف الأطياف السياسية.

ومن منظور أكاديمي فإن متغير العنف السياسي كغيره من المتغيرات يتأثر، ويؤثر في البيئة المحيطة به، وغالبا ما يبدأ العنف السياسي بشكل لطيف نسبيا، وينتهي بشكل رهيب، ففي الجزائر بدأ العنف السياسي بتصريحات لا تثير حتى الانتباه، وانتهى بتكفير مجتمع بأكمله، وبمقتل أكثر من 200 ألف شخص بريء.

¹ - محمد فتحي عيد، واقع الارهاب في الوطن العربي، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1999، ص 118-